Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences
(MJAES)

DOI: 10.52113/6/2022-12-4/93-109 Volume (12), Issue (4), 2022, Pages: 93-109

The Role of Credit Granted to The Private Sector In Addressing The Problem of Poverty In Iraq For The Period (2004-2020) Government Banks As A Model

Dr. Prof: Ghassan Tareq Dhahir[1*] and Mr. Amjad Hameed Atyia[2]

[1,2] ***Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Business**

ABSTRACT

This research aims to analyze the credit policy of Iraqi commercial banks by analyzing the role of credit granted to the private sector by government banks and its impact on poverty .The Distributed Self Deceleration Model (ARDL) has been utilized to show the impact of private credit on reducing the poverty rate in Iraq for the period under study. This study has reached several conclusions, one of which is that there is a long-term equilibrium relationship between private credit granted by government banks and the poverty rate in Iraq. Also, the researchers have suggested a set of recommendations, the most important of which is combating all forms of bureaucracy and facilitating the granting of small and medium loans and correctly directing them to support the creation of productive projects, as well as reducing the phenomenon of the rise in directing cash loans towards the consumer aspects that characterize Iraqi government banks.

Keywords: Bank credit, Poverty in Iraq, Private credit, Government banks, Autoregressive- Distributed Lag Model (ARDL).

Received:15/5/2022
Accepted:22/6/2022
Published:31/12/2022

*Corresponding Author: dr.ghassan79@mu.edu.iq

دور الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة (2004-2020) البنوك الحكومية انموذجا

أ.د. غسان طارق ظاهر[1] الباحث: أمجد حميد عطية[2]

جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.[1,2]

المستخلص

هدف البحث الى تحليل السياسة الائتمانية للبنوك التجارية العراقية من خلال تحليل دور الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية وأثره على الفقر، وقد أستخدم انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لبيان أثر الائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية على تخفيض معدل الفقر في العراق للمدة قيد البحث، وتوصل الى جملة من الاستنتاجات أهمها ان هناك علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر في الاجلين الطويل والقصير حسب نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ، واقترح الباحث جملة من التوصيات أهمها التوجيه الصحيح للقروض وتسهيل منح الصغيرة والمتوسطة منها لدعم خلق مشاريع منتجة، فضلا عن الحد من ظاهرة توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك الحكومية العراقية.

الكلمات المفتاحية : الائتمان المصرفي، الفقر في العراق، الائتمان الخاص، البنوك الحكومية، انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

المقدمة

يعد الائتمان المصرفي ذو أهمية بالغة كونه أحد أدوات الاقتصاد الفاعلة وما له من انعكاس على النمو الاقتصادي أولا، والرفاهية المجتمعية ثانيا، فمن خلاله يمكن القضاء على مشكلة الفقر التي تعد من المشكلات الرئيسة في الاقتصادات العالمية، اذ تستطيع البنوك التجارية إعادة توجيه القروض نحو مستحقيها وبالتالي زيادة فاعلية المشروعات الصغيرة والتي ستعود بمنافعها على تخفيض معدلات الفقر، وطرح منتجات من شأنها ان تسد الطلب المحلي.

يمثل الائتمان المصرفي احد الالتزامات على البنوك التجارية فهو حق لكل فرد عراقي لتحقيق الرفاهية، لذا شرعت البنوك التجارية الحكومية في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان الى منح طيف واسع من الخدمات الائتمانية لتلبية الطلب المتزايد من جهة، وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري من جهة أخرى، وللتعرف على نشاط القطاع المصرفي العراقي خلال المدة قيد البحث بالاعتماد على كفاءة البنوك الحكومية في منح الائتمان النقدي، فقد حدثت تغيرات كبيرة في التعليمات والضوابط اهمها رفع السقوف الائتمانية الامر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان، والملاحظ استحواذ البنوك الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح للجمهور بكافة اشكاله.

وبالنظر لسياسة البنوك التجارية الائتمانية في العراق يمكن ملاحظ الدور التقليدي الذي تقوم به على الرغم من ارتفاع منح القروض بأشكالها كافة، لذا فان التساؤل الذي يثار: ما هو أثر انعكاس الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية على مستوى الفقر في العراق؟ لذا فان الدراسة الحالية تركز على تتبع مسار الائتمان الممنوح من البنوك الحكومية وانعكاسه خلال الفترات السابقة وبيان أثره المستقبلي على معالجة مشكلة الفقر في العراق.

منهجية البحث

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث في تحليل أثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية في معالجة مشكلة الفقر في العراق، بالاعتماد على المنهج الاستقرائي التتبعي للمتغيرات، فضلا عن بناء انموذجا كميا لقياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك الحكومية على واقع الفقر في العراق وتقديم مقترحات لصانعي القرار، فضلا عن تقديم معارف علمية جديدة تتيح للأبحاث العلمية وللباحثين فُرصة لرفع مستوى المعرفة، واعطاء رؤية مستقبلية لمعالجة واقع الفقر بالخدمات المالية المصرفية.

مشكلة البحث

عانى العراق لعقود طويلة من مشكلة الفقر على الرغم من ضخامة الأموال المحولة الى الجمهور على شكل ائتمان مصرفي ممنوح بكافة اشكاله، الا انها لم تنعكس على تخفيض واقع الفقر، وعليه يمكن صياغة جدلية المشكلة بالأسئلة التالية والتي ستكون مدارا للبحث:

1. ما هو أثر انعكاس الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية على مستوى الفقر في العراق؟
2. ما مدى الاستفادة من توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية؟

فرضية البحث

بالإمكان تخفيض معدل الفقر في العراق في ظل توافر الأموال اللازمة الممنوحة من قبل البنوك الحكومية العراقية، شريطة ان تجري هذه البنوك توجيها صحيحا للائتمان الممنوح نحو المستفيدين والذين يمتلكون إمكانيات وخبرات واسعة لتطوير الصناعات الصغيرة في العراق، وما له من انعكاس على حل مشكلة الفقر.

اهداف البحث

يرمي البحث الى تحقيق الاتي: -

1. تحليل واقع الفقر في العراق.
2. تتبع مسار الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية واهميته في العراق.
3. مدى انعكاس واقع الائتمان المصرفي على الرفاهية الاقتصادية والمجتمعية في العراق.
4. دراسة معدلات الفقر في العراق وطرق معالجته.
5. بيان أثر الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك الحكومية على الفقر في العراق.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث

تجربة البنوك التجارية العراقية للمدة (2004-2020).

دراسات سابقة

1- دراسة (Hossain &Diaz, 1997): (الوصول إلى الفقراء باستخدام الائتمان الأصغر الفعال: تقييم تكرار بنك غرامين في الفلبين)

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية الأُنموذج الناجح الذي طوره بنك غرامين والمتمثل بمنح الائتمان إلى الأُسر الفقيرة، والتي عادة ما يتم تجاوزها من قبل المؤسسات المالية التقليدية، كما تناولت الدراسة تقييما لتجربة تكرار بنك غرامين في الفلبين والتي تمثلت في مركز الزراعة والتنمية الريفية (CARD)، وهي مؤسسة غير حكومية منحت قروض إلى 8000 مقترض منذ عام 1990 ونجحت في استردادها بالكامل، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الذي أجرته لعينة من المقترضين إلى أن إنتاجية العمل أعلى من معدل الأجور وكان معدل العائد أعلى من الفائدة المفروضة على القروض، كما أسهمت القروض في زيادة دخل الأسر بنسبة 25%، كما توصلت إلى أنه بدون معدلات فائدة عالية لن تتمكن مؤسسات التمويل الأصغر من توسيع عملياتها بما يكفي للتخفيف من حدة الفقر، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بدعم مؤسسات التمويل الأصغر لتقليل تكلفة الإقراض، نظراً لأن الائتمان الأصغر كان فعالاً في تحسين معيشة الأسر ذات الدخل المنخفض.

2- دراسة (Audu &Achegbulu, 2011): (التمويل الأصغر والحد من الفقر: التجربة النيجيرية)

كشفت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر لديه القدرة على معالجة الفقر المادي بشكل فعال من خلال منح الخدمات المالية للأسر التي لا يخدمها القطاع المصرفي الرسمي، وكشفت الدراسة أيضاً عن أن التخفيف من حدة الفقر في نيجيريا أدى إلى ظهور مجموعة واسعة من المبادرات، بما في ذلك الثورة الخضراء، والتخصيص القطاعي للائتمان، والبرنامج الوطني للقضاء على الفقر، وعلى الرغم من كل تلك المبادرات ظل الفقر الريفي بلا هوادة، واستخدمت الدراسة الانحدار المتعدد لقياس تأثير المدخرات والقروض الصغيرة على النمو الاقتصادي من ناحية، و تأثير معدل البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي على الفقر من ناحية أخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم بنوك التمويل الأصغر تميل إلى تركيز عملياتها في المدن الحضرية وشبه الحضرية بدلاً من المناطق الريفية؛ إذ يتركز الافراد الافقر، كما توصلت أيضا إلى ان هناك ضعف في القدرات الإدارية لهذه البنوك، إذ لم يقدموا الخدمات التي من المفترض ان يقدموها؛ لذلك أوصت الدراسة بضرورة بناء قدرات هذه الإدارات والإشراف المناسب من قبل الهيئات التنظيمية.

3- دراسة (انيسة، 2017): (التجارب الاسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر: عوامل النجاح وسبل التكرار)

كشفت الدراسة إلى بيان ان التجارب الاسيوية من أهم تجارب التمويل الأصغر التي تتخذ كأساس للاقتداء بها؛ لما حققته من متطلبات الاستدامة، وكذلك الأثر الاجتماعي والاقتصادي في حياة المستفيدين، وهو حال كل من بنك غرامين في بنغلادش الذي أظهر نجاحاً واضحاً في إعادة صياغة مفهوم الفقر حسب الحاجات الأساسية للفقراء، فضلاً عن بنك راكيات في إندونيسيا الذي أثبت قدرة البنوك المملوكة للدولة في تحقيق هدف الوصول إلى الفقراء بصورة مستدامة، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده: أن استخدام الخدمات المالية الصغيرة لصالح الشرائح الفقيرة من خلال مبادرات القروض متناهية الصغر قد أتاحت فرصة لتحسين مستوى معيشتهم، فضلاً عن السماح لهم بإيجاد أماكن آمنة لتوظيف مدخراتهم مما منحهم حماية ضد الأزمات التي قد تعصف بهم، وأوصت الدراسة ببناء قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات التمويل متناهي الصغر ومجتمع الأعمال، وكذلك التأكيد على ضرورة أن يخضع المقترضين الجدد لمختلف الدورات التدريبية.

الإطار النظري

أولا: الائتمان المصرفي

عرف بأنه "علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات او نقود في الحال لقاء تعهد بدفع بدل معين لاحق، وفي أجل معين بشكل سلع أو خدمات او نقود، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقدا" (Saunders & Cornett, 2006: 260).

ارتبط مفهوم الائتمان المصرفي بمفهوم التمويل لتشابههما في أشياء كثيرة، ويرى البعض ان الائتمان والتمويل يعدان امراً واحداً، اذ ان أصلهما واحد وهو تبادل المال (Lawrence & William, 2000: 36)، والائتمان وفق النظرية الكينزية اشمل في المعنى، اذ انه لا يقتصر فقط على ايجار المال ولكنه يشمل أيضا إيجاد الوسيلة، لكي يجد هذا المال طريقه الى أيدي المتعاملين (Chandler, 2002: 45).

تأخذ التسهيلات الائتمانية اشكالاً متنوعة ومتعددة حسب الاتي:

1. الائتمان النقدي (المباشر): يعد الائتمان النقدي المحور الرئيسي لعمل الجهاز المصرفي كما انه يمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع، ويعرف الائتمان النقدي على انه "تيار متدفق يمنح للعملاء افراد

ومؤسسات، بشرط ان يتعهد المدين بدفع الأموال والفوائد والعمولات والمصروفات دفعة واحدة، او على أقساط في تواريخ محددة" (Al-Ali & Al-Asady, 2021: 166).

2. الائتمان التعهدي (غير المباشر): هو الذي يقوم البنك بمنحه الى العملاء بصورة غير مباشرة، ويسمى ايضاً: التسهيلات الائتمانية غير المباشرة"، ويختلف الائتمان التعهدي عن الائتمان المباشر بعدم السماح لطالب الائتمان باستعمال النقد بصورة مباشرة (Brealey, et al, 2018: 14).

ثانيا: مفهوم الفقر

تأخذ الأمم المتحدة بالتعريف الأوسع للفقر، الذي يمثل "الوضع الإنساني الذي يتسم بحرمان دائم او مزمن من الموارد، الخيارات، القدرات، الامان والقوة اللازمة للتمتع بمستوى معيشي ملائم، وكذلك بقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والمدنية" (Barber, 2008: 1). بينما يأخذ البنك الدولي بالتعريف الضيق الذي ينحصر بفقر الدخل وفقر الانفاق، اذ عرفه على انه "الافتقار الى كل ما هو ضروري للرفاهية، كالسكن والغذاء والافتقار إلى الموارد المتعددة، والذي من شأنه أن يقود إلى الحرمان المادي" (World Bank Institute, 2005: 9)، بما ان الفقر مشكلة متعددة الجوانب ومعقدة، لذا يمكن أن يساعد تصنيف الفقر صانعي السياسات بمعلومات هادفة لتسهيل صياغة السياسات والتدابير المعقولة، وعليه كان لابد لهذه المشكلة ان تتجلى في اشكال معينة ومختلفة وهي كما يأتي:

1. الفقر النسبي: يعبر الفقر النسبي عن "الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل من متوسط الدخل في البلد المحدد، وعلى هذا الأساس تتم المقارنة بين الفئات المختلفة للمجتمع من حيث مستويات المعيشة، ويتم تحديد ما يسمى بخط الفقر النسبي" (Bellu & Liberati, 2005: 4-5).

2. الفقر المطلق: وهو "الحالة التي لا يستطيع فيها الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الأساسية إلى الإشباع والمتمثلة بالغذاء والملبس والتعلم والنقل والمسكن والصحة"، ويستخدم هذا النوع من الفقر لوصف الحالة المعيشية لشريحة ليست بالقليلة من المجتمع والتي تعيش تحت أدنى حد من المستوى المعيشي القياسي، ويختلف خط الفقر المطلق عن خط الفقر النسبي بأن الثاني يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة، في حين يحدد الاول على أساس قيمة حقيقية ثابتة (معدلة بالقوة الشرائية) حددها البنك الدولي عام 2015 بمقدار (1.90) دولار في اليوم (Kakwani, 2003: 3).

3. الفقر المدقع: هو "الحالة التي لا يستطيع فيه الشخص عن طريق التصرف بدخله من الوصول بحاجاته الغذائية الى الاشباع لتأمين عدد محدد من السعرات الحرارية (حددت بمقدار 2337 سعرة) التي يتمكن من خلالها مواصلة حياته عند حدود معينة" (Jeffrey & Gordon, 2018: 1).

يعد خط الفقر من المؤشرات الاقتصادية الأساسية ويقاس بعملة البلد المحلية وبالأسعار الجارية، لذا فلا يمكن الاعتماد عليه في عمل مقارنة ما بين أجال زمنية مختلفة تتسم بوجود اختلاف في مستويات الأسعار، ولا ما بين الدول مختلفة العملات المحلية، كما أن خط الفقر لا يمكن ان يعطي الصورة الواضحة والحقيقية لحجم الفقر من حيث اعداد الفقراء، أو من حيث الفجوة التي تفصل الفقراء عن هذا الخط، وعن المدى لدرجة التفاوت في شدة الفقر، الا انه يبقى مقياساً للاستدلال، واهم مؤشراته:

1. فجوة الفقر:

يقيس حجم الفجوة الموجودة بين خط الفقر ودخول الفقراء، ويتم حسابه بالوحدات النقدية، لأنه يمثل المبلغ الإجمالي اللازم لرفع مستويات الاستهلاك للفقراء إلى مستوى خط الفقر، ولأغراض المقارنة يتم الحساب لهذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك جميع السكان عندما يكون مستوى استهلاك كلا منهم مساوياً لخط الفقر، فلو افترضنا أن عدد الفقراء هو (N)، وأن مستوى الاستهلاك لهم هو (y1, y2…yn) فيمكن حساب فجوة الفقر كما يلي (Klugman, 2002: 35):

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^{n}(Z - y_i)}{NZ} \times 100$$

حيث أن: PG= فجوة الفقر.

Z= خط الفقر.

N= العدد الإجمالي للسكان.

2. شدة الفقر:
يستخدم مؤشر شدة الفقر لقياس التفاوت الموجود بين الفقراء إي الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويطلق عليه أيضا بمربع فجوة الفقر أو يسمى بحدة الفقر ويحسب بالصيغة الاتية:

$$Ps = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{G}(z - yi)2 \times 100$$

حيث ان: Ps= شدة الفقر، yi= متوسط دخل الفرد، z= خط الفقر للفرد.

3. نسبة الفقر:
وهو المؤشر الذي يقيس نسبة الفقراء الى مجموع السكان، بغض النظر عن مستوى دخول هؤلاء الفقراء، ويتم قياسه حسب الصيغة الاتية (Nallari & Griffith, 2011: 26):

$$h = \frac{q}{n} \times 100$$

حيث ان: h= نسبة الفقر

q= عدد الافراد تحت خط الفقر

n= مجموع السكان

4. مؤشر تعداد الرؤوس:
هو الأسلوب الأكثر انتشاراً لتقدير مدى انتشار الفقر، اذ يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعدون فقراء، فهذا المؤشر سهل الفهم وبسيط الإنجاز، الا انه غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر، وبشكل أكثر دقة، فإنه فشل في تحديد مدى انخفاض دخل الفرد (أو الإنفاق) إلى ما دون خط الفقر، ويحسب حسب الصيغة الاتية:

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث ان: H= مؤشر تعداد الرؤوس.

q= نسبة عدد الفقراء.

n= اجمالي السكان في المجتمع.

5. معامل جينى:
يعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استعمالا في قياس الفقر، اذ يقوم برصد التشتت الإحصائي في توزيع الثروة او الدخل على السكان، وحين يبلغ معامل جيني الصفر فأنه يدل على وجود مساواة بشكل كامل، أي أن كل فرد يتمتع بنفس قيمة الدخل، اما حين يبلغ (1) فأنه يشير إلى وجود الحد أقصى من عدم المساواة، أي أن الدخل كله يذهب لصالح فرداً واحداً، فيترك الأفراد الآخرين جميعهم من دون دخل، ويمكن قياسه حسب الصيغة الاتية (Duclos & Araar, 2006: 53):

$$G = 1 - \frac{1}{100}\Sigma(s_i + s_{i-1})w_i$$

حيث ان: s_i= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.

s_{i-1}= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.

w_i= التكرار النسبي لفئات الاسر.

G= معامل جيني.

ثالثا: دور الائتمان المصرفي في الحد من الفقر

تعد مسؤولية التخلص من الفقر مسؤولية مشتركة بين القطاع الخاص والعام ، اذ بدون التناغم بين القطاعين العام والخاص لا يمكن ان نحد من مشكلة الفقر ولعل الاقتصادات المتقدمة تعتمد بشكل رئيس على القطاع الخاص في عملية تمويل المشروعات الصغيرة وتشغيل الايدي العاملة، وهناك شواهد كثيرة ابرزها الشركات او المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تضطلع بنقل العمالة بين الدول والقارات، وعموماً فأن الأنظمة الرأسمالية تحدد مسؤولية الحكومة فيها بتقديم الخدمات الأساسية والدفاع والحماية، الا انها تمنح تسهيلات متعددة للقطاع الخاص من اجل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض الموجهة الممنوحة بهدف توسيع الاستثمار مقابل سعر فائدة محدد، والتي تنعكس بدورها في زيادة الاستثمارات، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فالبنوك الصناعية مثلا تمول القطاعات الصناعية والبنوك الزراعية تمول المشاريع الزراعية، والبنوك العقارية تمول مشاريع الإسكان والبناء. ان للبنك دوراً في الحد من الفقر من خلال دوره في تطوير القطاعين الخاص والمختلط عن طريق التمويل والتوجيه (Bollard, et al, 2011: 2).

الإطار العملي

اولا: تحليل واقع الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية:

يعد الائتمان المصرفي حق لكل فرد عراقي فهو جزء مهم لتحقيق الرفاهية، لذا شرعت البنوك التجارية كافة في ظل ارتفاع الطلب على الائتمان الى تقديم طيف واسع من الخدمات الائتمانية لسد الطلب المتزايد من جهة وارتفاع الحركة التجارية في ظل تحرير الحساب الجاري، وللتعرف على نشاط القطاع المصرفي العراقي خلال المدة قيد البحث بالاعتماد على كفاءة البنوك في منح الائتمان النقدي، فقد حدثت تغيرات كبيرة في الضوابط والتعليمات اهمها رفع السقوف الائتمانية، الامر الذي انعكس في ارتفاع منح الائتمان والملاحظ استحواذ البنوك الحكومية على النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح للجمهور بكافة اشكاله، ففي عام 2010 احتل مصرف الرافدين المرتبة الأولى على مستوى البنوك التجارية (الحكومية والخاصة) كأكبر بنك تقديما للائتمان بمبلغ (556,373) مليون دينار عراقي، فيما احتل بنك الرشيد المرتبة الثانية بمبلغ (293,373) مليون دينار عراقي.

وخلال الاعوام (2012 -2013) استحوذ بنك الرشيد على المرتبة الأولى كأكبر بنك منحاً للائتمان النقدي بمبلغ (2,004,850) مليار دينار عراقي عام 2012 وبمبلغ (2,470,141) مليار دينار عام 2013. وخلال المدة المتبقية (2014-2019) تربع البنك العراقي للتجارة (TBI) على المرتبة الأولى اذ بلغ اجمالي الائتمان الممنوح (4,640,274) مليار دينار عراقي عام 2019، ليعود بنك الرافدين الى الصدارة خلال عام 2020 بمبلغ (14,792,233) مليار دينار عراقي (النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة). سنتطرق لتحليل الائتمان الممنوح من قبل البنوك الحكومية، كما في الجدول ادناه:

الجدول (1)

الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية (ترليون دينار)

السنوات	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	الأهمية النسبية %	اجمالي الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (بنوك حكومية وخاصة)	معدل النمو %
2004	0.495	79.58	0.622	-
2005	0 .624	65.68	0.950	42.35
2006	1.096	58.27	1.881	68.3
2007	1.376	57.62	2.388	23.86
2008	2.456	61.74	3.978	51.03
2009	2.925	62.96	4.646	15.52
2010	3.701	39.66	9.332	69.74
2011	7.290	66.62	10.943	15.92

2012	10.621	66.70	15.924	37.51
2013	12.074	63.05	19.151	18.45
2014	12.768	60.41	21.136	9.86
2015	12.319	57.96	21.254	0.55
2016	11.588	56.80	20.403	-4.08
2017	12.629	59.18	21.339	4.48
2018	15.417	63.63	24.228	12.69
2019	14.279	60.79	23.489	-3.09
2020	19.354	69.37	27.898	17.2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية وتقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول (1) ان الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية اتخذ مسارا تصاعديا منذ عام 2004، فقد بلغ (495) مليار دينار وانخفض عام 2015 ليبلغ (12.319) ترليون دينار بأهمية نسبية (57.96%)، وواصل الانخفاض في العام اللاحق ليبلغ (11.588) ترليون دينار وبأهمية نسبية (56.80%)، ثم عاود الارتفاع في الأعوام 2017 و2018 بمعدل نمو سنوي (59.18%، 63.63%) على التوالي وكان من اهم أسباب ذلك الارتفاع التحسن الأمني الذي شهده البلد بعد سنوات الحرب ضد الجماعات الإرهابية، وفي عام 2019 انخفض الى (14.279) ترليون دينار عراقي بأهمية نسبية (60.79) ليعاود الارتفاع في عام 2020 ليبلغ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من البنوك الحكومية (19.354) ترليون دينار بأهمية (69.37%).

ويتضح مما سبق الاستحواذ البنوك الحكومية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال المدة قيد البحث على الرغم من ان عدد البنوك الحكومية يشكل (10.8%) (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، 34) من مجموع البنوك التجارية العاملة في العراق، نتيجة لاستحواذها على النسبة الأكبر من الودائع بسبب ثقة الجمهور بها، مما جعلها تستحوذ على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

ثانياً: تحليل واقع الفقر في العراق

على مدى عقود طويلة مر الاقتصاد العراقي بظروف قاسية تمثلت في الكثير من الحروب آخرها الاحتلال عام 2003، وما تبعها من أوضاع اقتصادية وسياسية وأمنية غير ملائمة، والتي اعتمدت مبدأ المحاصصة في تقسيم ما في البلاد من ثروات، فضلا عن حالة الفساد الإداري والمالي المستشري في جميع مفاصل الدولة العراقية، كلها اسهمت في إفقار فئات واسعة من الشعب العراقي، فضلا عن الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام 2014 التي ساهمت في توسيع حلقة الإفقار.

ويمكن التعرف على ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (2)

خط الفقر ونسب وأعداد الفقراء في العراق للمدة (2004 - 2020)

السنوات	خط الفقر (دينار)	نسبة الفقر %	عدد الفقراء (مليون نسمة)	عدد السكان (مليون نسمة)
2004	-	-	-	27.139
2005	-	23	6.431	27.963
2006	-	22.4	6.453	28.810
2007	76896	22.9	6.797	29.682
2008	76896	23	7.336	31.895
2009	76896	23	7.283	31.664
2010	76896	22	7.148	32.490
2011	76896	23	7.668	33.338

2012	105500	18.9	6.503	34.408
2013	105500	18	6.302	35.010
2014	105500	22.5	7.898	35.100
2015	105500	22.5	7.852	35213
2016	105500	30	10.851	36.169
2017	105500	21.3	7.911	37.140
2018	105500	20.5	7.831	38.200
2019	-	20	7.826	39.128
2020	-	31.7	12.728	40.150

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2008، 2009)، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/463.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018 -2022.
- يشير (-) الى عدم توفر البيانات.

يتضح من بيانات الجدول (2) ما يأتي:

1. خط الفقر: أظهرت بيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في العراق عام 2007 إمكانية احتساب خط وطني للفقر باعتماد طريقة "كلفة السعرات الحرارية الضرورية" لإدامة صحة الفرد العراقي، وتم تقدير خط فقر الغذاء في العراق بأقل من (2337) سعرة حرارية في المتوسط، بحيث يكون معدل كلفة الاحتياجات الغذائية الأساسية للفرد الواحد وللشهر الواحد نحو (34,250) دينار، وهو يساوي "خط الفقر في الغذاء"، وقد تم التقدير لخط فقر السلع والخدمات غير الغذائية بنحو (42,646) دينار للفرد الواحد شهرياً، وبجمع كلف الاحتياجات غير الغذائية والغذائية فان خط الفقر في العراق يكون (76,896) دينار للفرد شهرياً، وتم تعديله فيما بعد ليساوي (105,500) دينار حسب اسعار عام 2012 (وزارة التخطيط، 2018: 31).
2. نسبة الفقر واعداد الفقراء: نلاحظ أن نسبة الفقر اتخذت مسارا متذبذبا اذ بلغت (23%) عام 2005، وأن ما يقارب (6.431) مليون فرد يعيش تحت خط الفقر، لتنخفض بعدها نسبة الفقر الى (22.9%) عام 2007، أي ان ما يقارب (6.797) مليون فرد عراقي يقع تحت خط الفقر، ويتركز معظم الأفراد حول خط الفقر البالغ (76896) دينار، لتتراجع في عام 2010 الى (22%) وترتفع عام 2011 الى (23%)، وانخفضت في عام 2012 لتبلغ (18.9%)، جاء هذا الانخفاض نتيجة استراتيجية التخفيف من الفقر التي اطلقها العراق مطلع عام 2010 والتي تضمنت سياسات النمو متعدد القطاعات وبرامج لإصلاح التشريعات الداعمة للفقراء، اذ بلغ عدد الفقراء (6.503) مليون فرد فقير منخفضاً هذا العدد عن عام 2007 بمقدار (294) الف شخص، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء انخفضت نسبة الفقر في العراق لعام 2013 لتبلغ (18%) وبلغ عدد الفقراء (6.302) مليون فردا، إلا إنها وبسبب تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية، ونزوح الملايين من أبناء الشعب العراقي هربا من القتل والسبي، ارتفعت في عام 2014 إلى (22.5%) ، وارتفع عدد الفقراء إلى (7.898) مليون فرداً، وبقيت

النسبة ذاتها في عام 2015، لترتفع بشكل كبير في عام 2016 لتبلغ (30%) ليرتفع عدد الفقراء الى (10.851) مليون فرد وذلك بسبب سياسية التقشف المالي التي تبنتها الحكومة وتسببت في توقف تنفيذ مئات المشاريع في جميع المحافظات، نتيجة لتدني أسعار النفط في الاسواق العالمية مما أدى الى تفاقم معدلات الفقر والبطالة، وانخفضت النسبة في عام 2017 الى (21.3%) بسبب ما شهده البلد من تحسن في الأوضاع الأمنية وعودة جزئية للأسر النازحة والدعم المحلي والدولي الذي تلقته هذه الاسر، واستمرت نسبة الفقر بالانخفاض في الأعوام 2018 و2019 لتبلغ (20.5%) و(20%) على التوالي، لكنها ارتفعت في عام 2020 بشكل كبير جداً لتصل الى (31.7%) بسبب جائحة كورونا وما خلفته من اثار سلبية وتوقف للحياة في جميع انحاء العالم.

تختلف نسب الفقر المتحققة حسب المحافظات والتي تباينت بحسب دعم الشرائح ووفق عدد السكان لذا سنلجأ إلى بيانات الجدول الآتي لتوضيح نسب الفقر حسب المحافظات العراقية :

الجدول (3)

توزيع نسب الفقر حسب المحافظات العراقية

المحافظات	2007	2012	2018
	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (1)	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (2)	نسبة الفقر على مستوى المحافظة % (3)
بغداد	12.8	12.0	9.9
نينوى	23.0	34.5	37.7
كركوك	9.8	9.1	7.6
ديالى	33.1	20.5	22.5
الانبار	20.9	15.4	17.0
بابل	41.2	14.5	11.1
كربلاء	36.9	12.4	13.8
واسط	34.8	26.1	18.7
صلاح الدين	39.9	16.6	17.9
النجف	24.4	10.8	12.6
القادسية	35.0	44.1	47.7
المثنى	48.8	52.5	52.1
ذي قار	32.0	40.9	33.9
ميسان	25.3	42.3	45.4
البصرة	32.1	14.9	16.2
المتوسط	30	24.4	24.3

المصدر:

- الأعمدة (1,2): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق (2018-2022)، ص33.
- العمود (3): جمهورية العراق، وزارة التخطيط، مسح رصد وتقويم الفقر في العراق للعام (2017 – 2018).

تشير بيانات الجدول (3) إلى أن أعلى نسبة للفقر عام2007 كانت من حصة محافظة المثنى، إذ بلغت (48.8%) ، تلتها محافظة بابل بنسبة (41.2%) ثم صلاح الدين بنسبة (39.9%) ، في حين تشير الإحصاءات إلى ان محافظة كركوك هي الأقل إذ بلغت (9.8%).

أما عام 2012 فإن أعلى نسبة للفقر توزعت بين ثلاث محافظات هي المثنى والقادسية وميسان بنسبة (52.5% و44.1 % و42.3%) في الوقت الذي شهدت نسبة الفقر في بغداد استقرارا بـ(12%)، في حين تراجعت نسبة الفقر في بابل إلى (14.5%)، أما كركوك فشأنها شأن بغداد لم يطرأ اي تغير على نسبة الفقر بواقع (9.1%) ويعود السبب إلى الحركة الصناعية فيها.

أما عام 2018 فقد تصدرت محافظة المثنى المحافظات العراقية بنسبة الفقر إذ بلغت (52.1%) تلتها القادسية بنسبة (47.7 %) وبعدها ميسان بواقع (45.4 %)، لتأتي محافظة نينوى بالمرتبة الرابعة بنسبة (37.7%)، في حين جاءت ذي قار بالمرتبة الخامسة بنسبة (33.9 %)، أما بقية المحافظات فقد انخفضت فيها معدلات الفقر، إذ بلغت في محافظة بغداد (9.9%)، وفي كركوك (7.6%)، بابل (11.1%)، والنجف (12.6%)، وكربلاء (13.8 %)، أما معدل الفقر في البصرة فقد بلغ (16.2%)، والانبار (17.0 %)، وصلاح الدين (17.9%)، وهذا يعني أن نسبة الفقر في اغلب المحافظات لا تزال عالية على الرغم من دعم الشرائح الفقيرة برفع نسب المشمولين بالرعاية الاجتماعية وانخراط أعداد كبيرة في سلكي الدفاع والداخلية والسبب يعود في ذلك إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد حتى الموظفين منهم سواء في القطاع الخاص أم العام فضلاً عن زيادة النمو السكاني.

ثالثا: أثر الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك الحكومية على الفقر

يساهم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كهدف حكومي لتعزيز سوق العمل ونمو القطاع الخاص بشكل عام، ويمكن أن تساعد إمكانية الحصول على الائتمان على تمكين الأسر ذات الدخل المحدود من الحصول على خدمات صحية وتعليمية، وتوليد الدخل، وتمكن المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من إدارة المخاطر، وتوظيف عمال جدد، واستخدام تكنولوجيات متقدمة لرفع التنافسية، وبالتالي معالجة مشكلة الفقر

نظرا لأهمية الائتمان المصرفي وانعكاسه على تراجع معدلات الفقر فيما لو تم توجيه ذلك الائتمان بالشكل الصحيح والذي سنتعرض له في الاتي:

الجدول (4)

العلاقة بين الفقر ومنح الائتمان في العراق. (ترليون دينار)

السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	اجمالي الائتمان النقدي الخاص الممنوح من البنوك الحكومية الى عدد السكان %	نسبة الفقر %
2004	27.13	0.495	1.82	-
2005	27.96	0.624	2.23	23
2006	28.81	1.096	3.80	22.4
2007	29.68	1.376	4.64	22.9
2008	31.89	2.456	7.70	23
2009	31.66	2.925	9.24	23
2010	32.49	3.701	11.39	22
2011	33.33	7.290	21.87	23
2012	34.40	10.621	30.88	18.9
2013	35.01	12.074	34.49	18
2014	35.10	12.768	36.38	22.5
2015	35.21	12.319	34.99	22.5
2016	36.16	11.588	32.05	30
2017	37.14	12.629	34.00	21.3
2018	38.20	15.417	40.36	20.5
2019	39.12	14.279	36.50	20
2020	40.15	19.354	48.20	31.7

المصدر:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية.

- البنك المركزي العراقي، النشرات والتقارير السنوية، سنوات مختلفة.
- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360.

يتضح من بيانات الجدول (4) ارتفاع حجم الائتمان النقدي الممنوح من قبل البنوك الحكومية العراقية للقطاع الخاص بمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه (23.7%)، اما نسبة الائتمان الخاص الممنوح من قبل ابنوك الحكومية الى عدد السكان فأنها اتخذت مسارا تصاعديا طيلة المدة قيد البحث اذ انها بلغت (1.82%) عام 2004 لترتفع الى (48.20%) عام 2020، وهذا يؤشر تزايد اعدد المستفيدين من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية طيلة هذه المدة، ولكن بالرغم من هذا التزايد بقيت معدلات الفقر مرتفعة في العراق فعند ارتفاع نسبة الائتمان الخاص من البنوك الحكومية الى عدد السكان من (2.23%) عام 2005 الى (21.87%) عام 2011 لم تنخفض نسبة الفقر وانما ارتفعت من (22.4%) عام 2006 الى (23%) عام 2011 وكذلك عندما ارتفاعها الى (48.20%) عام 2020 ارتفعت بالمقابل نسبة الفقر الى (31.7%) لنفس العام، وهذا يؤشر ان معظم هذه القروض منحت لغير المستحقين من الموظفين وان كانت منحت بعضها لغيرهم فأنها استخدمت لأغراض استهلاكية وليست لأغراض بناء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل، نتيجة لضعف متابعة القروض وتوجيهها نحو الأهداف التي منحت من اجلها.

ويمكن ادراج اهم أسباب محدودية أثر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية على الفقراء في العراق بالآتي:

1. عدم المراقبة والاشراف الدقيق والمتواصل من قبل العاملين في الجهات المسؤولة.
2. عدم تحديد الفئات المستهدفة الأشد فقراً.
3. عدم اقراض مبالغ صغيرة تتناسب مع إمكانية المقترض.
4. عد منح قروض اضافية لأولئك الذين كانت لهم تجربة ناجحة مع بنك معين من خلال قدرتهم على السداد في الآجال المحددة.
5. عدم اتباع اسلوب السداد المبكر والذي عادة ما يكون في أقساط شهرية او أسبوعية مما يسهل على المقترض سداد المبلغ.
6. الضمانات المفروضة للحصول الى الائتمان: تعد الضمانات عامل رئيس في منح الائتمان من قبل البنوك لكي تضمن هذه البنوك استرداد المبالغ الممنوحة، وكما هو معروف أن البنوك الحكومية العراقية اعتادت أن تمنح القروض على اساس تقديم ضمانات عينية حقيقية متمثلة بعقارات خاصة او تجارية والتي بعض الاحيان تفوق قيمتها (300%) من قيمة القرض المقدم، وبالوقت نفسه لا تعتمد البنوك الحكومية العراقية عند منح القروض على ضمانات المكائن او مستلزمات الإنتاج والتي تعبر عن رأس المال المشروع، ومن هنا يتضح ان أحد المعوقات الاساسية أمام الفقراء بخصوص طلب الائتمان من البنوك هو قيمة الضمانات المطلوبة، والتي عادة لا تكون بحوزة الفقراء.

التحليل القياسي

أولا: توصيف متغيرات الانموذج القياسي

هي المرحلة الأولى من مراحل إعداد وصياغة الانموذج القياسي وفيها يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية وعلى النحو المبين في الجدول ادناه:

الجدول (5)

توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة

المتغير	الرمز	النوع
نسبة الفقر	POV	تابع
الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية	CPG	مستقل

ثانيا: اختبار السكون

اعَتمد اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) للكشف عن عدم وجود أي اتجاه زمني بين قيم السلاسل الزمنية عينة البحث، وذلك لان اختبار ADF يتعامل مع السلاسل الزمنية الطويلة لذا اجري الاختبار للمرحلة الأولى وكانت النتائج تشير لعدم استقرارية السلاسل عند المستوى لذا اعيد التحليل بعد اخذ الفرق الأول لنتوصل الى استقرارية السلاسل، وكما هو موضح في جدول (6):

الجدول (6)

نتائج اختبار السكون للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test (ADF)

Augmented Dickey-Fuller test for statistic								
Variables	Estimated value	Critical value			Prob	Level	St1 difference	**St2 difference**
		%1	%5	%10				
POV	-4.46767	-3.72407	-2.98622	-2.63260	0.00		**	**Non**
CPG	-6.73829	-3.65373	-2.95711	-2.61743	0.00		**	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

ثالثا: تقدير المتغيرات باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قدر أثر المتغيرات بعضها على بعض بأستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لمتغيري نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية (بيانات نصف سنوية)، وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول ادناه:

جدول (7)

نتائج انموذج ARDL للعلاقة بين نسبة الفقر والائتمان النقدي الخاص الممنوح من البنوك الحكومية

Number of models evalulated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 4)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	**Prob.***
POV(-1)	0.302748	0.152828	1.980973	**0.0602**
POV(-2)	-0.615884	0.156198	-3.942975	**0.0007**
CPG	0.000237	0.000278	0.852000	**0.4034**
CPG(-1)	-0.000218	0.000367	-0.593886	**0.5586**
CPG(-2)	-0.002110	0.000454	-4.648856	**0.0001**
CPG(-3)	0.000260	0.000468	0.555533	**0.5841**
CPG(-4)	0.001914	0.000442	4.332445	**0.0003**
C	30.69808	4.626454	6.635336	**0.0000**
F-statistic	11.37361	R-squared		**0.783497**
Prob.	0.00005	Adjusted R-squared		**0.714610**
		Durbin-Watson stat		**1.650199**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (6) ان الانموذج المختار هو (2,4) ARDL اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية AIC مع تحديد فترات الابطاء 4 كحد أعلى، واختير انموذج ARDL(2,4) كأفضل انموذج من بين 20 انموذج تم تقييمه، وكما نلاحظ ان قيمة (R^2) قد بلغت (0.7834) أي ان المتغير المستقل الائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية (CPG) قادر على تفسير 78% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نسبة الفقر (POV) والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج، كما ان القوة التنبؤية للأنموذج هي 71% استنادا لقيمة (Adjusted R-squared) البالغة (0.7146)، وبالنظر لاختبار معنوية الانموذج ككل فقد بلغت قيمة F المحتسبة (11.37361) وباحتمالية اقل من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على معنوية الانموذج ككل.

الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق (Bounds Test) لنتوصل الى النتائج الاتية:

جدول (8)

اختبار (Bounds Test) للأنموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

Test Stat.	Value	K
F- Stat	16.88925	**1**
Signi.	I(0) Bound	**I(1) Bound**
%10	3.02	**3.51**
%5	3.62	**4.16**
%2.5	4.18	**4.79**
%1	4.94	**5.58**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (7) ان قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (16.88925) وهي اكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية.

وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار (Heteroskedasticity Test) وكما في الجدول ادناه:

جدول (9)

اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لمتغيري (POV) و(CPG)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.494300	Prop . F	**0.2484**
Obs*R-squared	3.900107	Prob. Chi-Square	**0.1423**
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.763904	Prob. F	**0.6229**
Obs*R-squared	5.866012	Prob. Chi-Square	**0.5555**
Scaled explained SS	3.995236	Prob. Chi-Square	**0.7803**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلحظ من الجدول (8) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على عدم بوجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار (Prop . F) و Prob. Chi-

(Square) غير معنوية عند مستوى معنوية 5%، وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس.

ولاختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل ادناه:

شكل (1)

استقرارية الانموذج المقدر لمتغيري (POV) و(CPG)

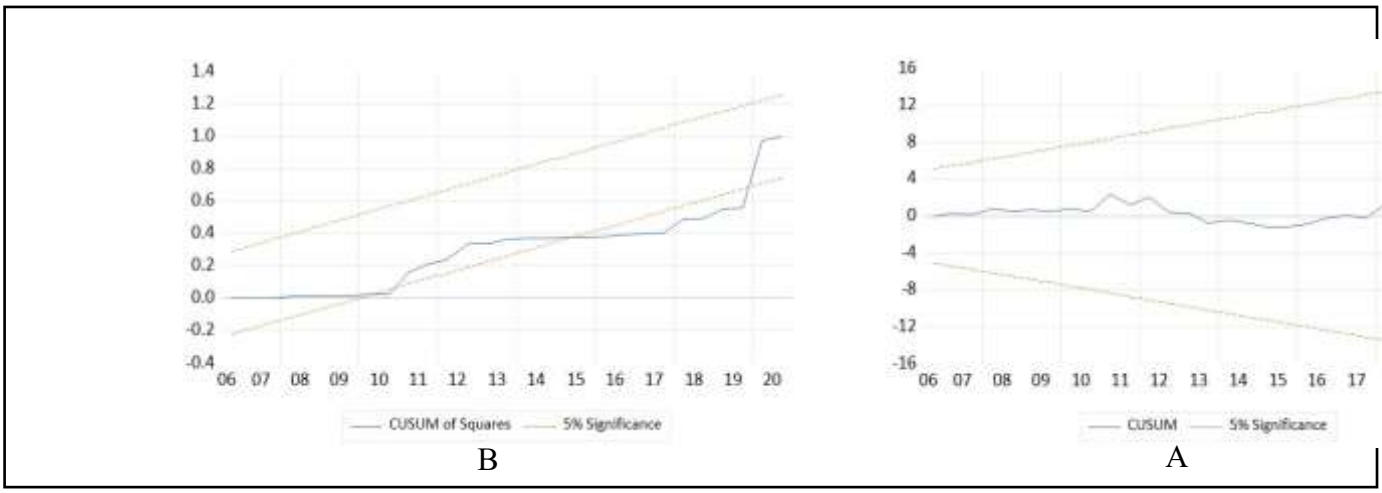

B A

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة، في حين الجزء (B) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

بعد التكامل المشترك تأتي خطوة تحديد منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، إذ يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ ((CointEq(-1) التي يجب أن تكون سالبة ومعنوية أي إن الانحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل وسيتم تحليل العلاقة بين نسبة الفقر والائتمان الخاص الممنوح من قبل البنوك الحكومية وفق هذه المنهجية كما في الجدول ادناه:

جدول (10)

نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الاجل بين (POV) و(CPG)

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(POV(-1))	0.615884	0.139560	4.413052	**0.0002**
D(CPG)	0.000237	0.000246	0.963309	**0.3459**
D(CPG(-1))	-6.35E-05	0.000250	-0.253413	**0.8023**
D(CPG(-2))	-0.002174	0.000352	-6.179503	**0.0000**
D(CPG(-3))	-0.001914	0.000410	-4.669109	**0.0001**
CointEq(-1)*	-1.313137	0.176624	-7.434643	**0.0000**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من بيانات الجدول (9) نلحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-1.31313) وهي معنوية عند مستوى 5 % اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (131%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة، وهنا سنرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

الاستنتاجات

1. ان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية اتخذ مسارا تصاعديا طيلة مدة البحث، لكن معظمه منح لأغراض استهلاكية وليست إنتاجية مدرة للدخل.
2. يشكل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية النسبة الأكبر من اجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.
3. تعد مشكلة الفقر من اعقد المشاكل التي تواجه صانعي القرار في العراق، وعلى الرغم من تخصيص أموال طائلة الا انها لم تذهب في الاتجاه الصحيح وانما جرى توزيعها بشكل مباشر لبعض الشرائح.
4. اشار اختبار Bound test الى ان قيمة F-statistic تجاوزت القيمة العظمى لنتائج اختبار التكامل المشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر وبالتالي وجود علاقة تكاملية بين السلسلتين.
5. توجد علاقة تكامل مشترك بين الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص من قبل البنوك الحكومية ونسبة الفقر في الاجلين الطويل والقصير حسب نتائج اختبار معامل تصحيح الخطأ.

التوصيات

1. ضرورة وجود قاعدة بيانات وطنية عن الفقر والفقراء.
2. الحث على ترسيخ ثقافة الإنتاج، وان تؤكد الحكومة على دعم الأنشطة الإنتاجية.
3. التوجيه الصحيح للقروض وتسهيل منح الصغيرة والمتوسطة منها لدعم خلق مشاريع منتجة.
4. الحد من ظاهرة توجيه القروض النقدية نحو الجوانب الاستهلاكية التي تمتاز بها البنوك الحكومية العراقية.

المصادر

المصادر العربية

البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (سنوات مختلفة)، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/463.

البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير السنوي للاستقرار المالي، سنوات مختلفة

جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة، على الرابط: https://cbi.iq/news/view/492

جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق للمدة 2018 -2022.

الموقع الرسمي لوزارة التخطيط العراقية (2020) على الربط: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=360

المصادر الاجنبية

Al-Ali, A. H., & Al-Asady, M. S. (2021). The Impact of The Currency Auction on The Direct Cash Credit Granted by Banks (An Applied Study of a Sample of Commercial Banks in Iraq For the Period 2014-2019). Multicultural Education, 7(3).

Barber, C. (2008). "Notes on poverty and inequalit. Oxfam International.

Bellu, L. G., & Liberati, P. (2005). Impacts of policies on poverty: The definition of poverty. Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO).

Bollard, A., Hunt, C., & Hodgetts, B. (2011). The role of banks in the economy–improving the performance of the New Zealand banking system after the global financial crisis. The New Zealand Shareholders Association Annual Meeting.

Brealey, R. A., Myers, S. C., Allen, F., & Mohanty, F. (2018). Principles of Corporate Finance (12 ed.). New York: McGraw-Hill Education.

Duclos, J.-Y., & Araar, A. (2006). Poverty and equity: measurement, policy and estimation with DAD (2 ed.). Springer: New York.

Jeffrey, D. S., & Gordon, C. M. (2018). extreme poverty. The New Palgrave Dictionary of Economics (2).

Kakwani, N. (2003). Issues in Setting Absolute Poverty Lines. Published and printed by the Asian Development Bank, (3).

Klugman, J. (2002). A Sourcebook for Poverty Reduction Strategies: Volume 2: Macroeconomic and Sectoral Approaches (Vol. 1). Washington, DC: World Bank.

Nallari, R., & Griffith, B. (2011). Understanding growth and poverty: theory, policy, and empirics. Washington, D.C: World Bank Publications.

Saunders, A., & Cornett, M. M. (2006). Financial Institutions Management: A risk Management approach (6 ed.). Boston: McGraw – Hill Companies.

World Bank Institute. (2005). INTRODUCTION TO POVERTY ANALYSIS. JH Revision.